

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تاريخ بحث و حقائق متعددة -دراسة تحليلية-

أ.كعواش جمال الدين

جامعة جيجل

الملخص:

معظم البحوث التي اهتمت بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ارتكزت على فكرة الخصوصية، و بالتالي فإن التأكيد المطلق لهذه الأطروحة يقود إلى اعتبار جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات خصوصية، إلا انه يجب ألا ننسى أن المؤسسة الصغيرة الحجم يمكن لها أن تؤدي وظائف أو تتخذ هيكلية لا تتوافق مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكلاسيكية، بعبارة أخرى، فإنه بإمكان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تخرج عن نطاق الخصائص التقليدية التي تحدد خصوصيتها، وهو ما يدعو إلى إيجاد مقاربة توافقية لخصوصية هذه المؤسسات تسمح تحديد إطار يضمن هذه الأطروحة، و كذلك يرسم حدود منظمة و واضحة لعالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هو ما حاول الباحثين و المتخصصين إثباته طيلة عقود من الزمن، من خلال تعدد و تنوع المقالات التي تم نشرها، و أيضا من خلال زيادة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، و احتلالها مكانة علمية مهمة في علوم التسيير.

Abstract:

Most of the research , which focused on small and medium-sized enterprises based on the notion of privacy , and therefore the absolute emphasize of this thesis leads to consider all of the SMEs have privacy , but we must not forget that the institution of small size can perform functions or take restructuring that are not compatible with the characteristics of classic small and medium-sized enterprises , in other words , it can SMEs to get outside the scope of the traditional characteristics that define their privacy , a reason to find a consensual approach to the privacy of these institutions allow to define a framework that ensures this thesis , and also draws organized and clear limits to the world of SMEs , and this is what researchers and specialists tried to prove for decades , through the multiplicity and diversity of the articles that have been published , and also by increasing interest in this type of institutions , and have taken an important scientific position in the science of management

مقدمة:

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع الجديدة نسبيا للبحث في علوم التسيير، فمنذ عدة عقود أثار الباحثين على اختلاف توجهاتهم العديد من التساؤلات حول هذه المؤسسات، حيث شهد هذا الموضوع العديد من التضارب و الاختلاف حول العديد من النقاط، و هي الاختلافات التي غدت و وجهت البحوث الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ سبعينيات القرن الماضي.

هناك أكثر من 30 سنة منذ أن بدأ النقاش حول المكانة العلمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في علوم التسيير، هل نستطيع أن نطبق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبادئ الإدارية المتعلقة بالمؤسسات الكبيرة؟ أو هل يمكن الحديث عن وجود حاجز بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة، و ضمن هذه الشروط يمكن ابتكار نظريات جديدة؟ أو بعبارة أخرى: هل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبارة عن مؤسسات كبيرة مصغرة أو هي مؤسسات مستقلة عن المؤسسات الكبيرة و تتمتع بخصوصية؟ حيث أن الإجابة على هذه التساؤلات يعتبر أمر حاسم، كما أنه قاد إلى الاهتمام بنظريتين

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

متعارضتين تماما، وضعت كل منهما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار يمكن من خلاله الدراسة و البحث، على اعتبار أنها إما موضوع للبحث أو مجال للبحث.

بالإضافة إلى ذلك و وفقا لـ P. A Julien فإنه خلال السنوات الأخيرة الماضية كان هناك انتشار فرق البحث في جميع المجالات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث شهد البحث في هذه المؤسسات هيكلية أكثر من خلال البحوث العلمية المتعددة، و كذلك من خلال العديد من الجمعيات و المنظمات على غرار المجلس الدولي للمؤسسات الصغيرة (ICSB)، و الذي تنظم بشكل دوري مؤتمرات في مختلف أنحاء العالم، كما يشهد البحث الأكاديمي تطورا ملحوظا من خلال البحوث و الأطروحات المقدمة، و كذلك من خلال الزيادة في عدد المؤتمرات العلمية التي تعنى بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تنظمها مختلف الجامعات و المعاهد.

و على ضوء ما تقدم يمكن حصر إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي الأسس النظرية التي ارتكزت عليها علوم التسيير من أجل اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موضوع أو مجال بحث؟ و ما مدى الإهتمام التي تحظى به هذه المؤسسات في الأوساط العلمية و الأكاديمية ؟
أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- معرفة أهم التيارات الفكرية التي غذت و طورت البحث الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - توضيح المسارات التي مر عليها البحث الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى وقتنا الحالي.
 - إيضاح المكانة العلمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال البحث في علوم التسيير.
 - إلقاء الضوء على بعض الحقائق المتعلقة بهذه المؤسسات و التي يجب مراعاتها عند البحث في هذا الموضوع.
- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تمكن من رسم الحدود و المسارات العامة التي مر عليها البحث العلمي المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك منذ ظهور هذا الموضوع بشكل مستقل للبحث في مجال علوم التسيير منذ السبعينات من القرن الماضي.

كما تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال المكانة التي أصبحت تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النقاش و البحث العلمي و الأكاديمي، من خلال تعدد المجالات العلمية التي تهتم بهذا الموضوع، و كذا تعدد المقالات و البحوث التي تعالج أحد الجوانب المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى الأهمية التي تحظى بها هذه المؤسسات من قبل الدول و الحكومات و ذلك من خلال القوانين و البرامج التي تسعى إلى ترفيتها و إعطائها دورها الحقيقي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة استعملنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل تغطية كل جوانب الموضوع، كما أنه يناسب طبيعة موضوع الدراسة، فهذا المنهج يمكن من التعرف على الظاهرة و وصف خصائصها، و تحديد علاقاتها بالمتغيرات المحيطة بها، كما يساعد على تجميع الحقائق و تبويبها و تحليلها.

و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث نقاط رئيسية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

أولاً: التطور التاريخي للبحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانياً: الشغف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثالثاً: حقائق متعددة الأوجه حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولاً: التطور التاريخي للبحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يرتبط تاريخ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جزء منه بظهور الاقتصاد الصناعي، و مختلف الأزمات التي رافقت هذا النوع من الاقتصاد، في حين كانت الوحدات الصغيرة للإنتاج، و المتمثلة في الوحدات الحرفية و المتزلية... إلخ، هي المعروفة و المنتشرة قبل ظهور الثورة الصناعية، و التي يمكن اعتبارها الأشكال التقليدية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إلا أن ظهور الثورة الصناعية رافقه هيمنة للمؤسسات الكبيرة في الاقتصاد على حساب الوحدات الصغيرة التقليدية، و هو ما دفع بالأعمال الصغيرة إلى الظل، في حين تركزت هذه الهيمنة للمؤسسات الكبيرة بشكل واضح سنة 1913 في الولايات المتحدة الأمريكية بعد خروج نموذج "T" من مصنع فورد للسيارات⁽¹⁾، و ما غذى هذا التوجه أيضا هو ظهور مجموعة من المفكرين و الباحثين في مجال الإدارة على غرار ، ماكس ويبر، فريدريك تايلور و هنري فايول، و الذين تجسدت أفكارهم على أرض الواقع في المؤسسات الكبيرة.

يقول J.Shumpter في هذا السياق: "من الواجب علينا معرفة أن المؤسسة الكبيرة أصبحت في النهاية المحرك الأكثر قوة لهذا التطور، و خاصة التوسع طويل الأمد للإنتاج الكلي"⁽²⁾.

لم تكن بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا بداية من 1950، لتشهد سنوات السبعينات زيادة و تفجر في أعداد هذه المؤسسات، خاصة في الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، و يمكن إرجاع سبب زيادة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات إلى الأسباب التالية:

أ- نمو قطاع الخدمات: حيث نمت العمالة في قطاع الخدمات في القطاعين العام و الخاص، و هو القطاع الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل أكبر من قطاع الصناعة، فمثلا في فرنسا كانت المؤسسات التي تشغل أقل من 20 مستخدما في قطاع الخدمات تشكل 41.8% من كل المستخدمين في هذا القطاع سنة 1986⁽³⁾.

ب- نمو الدخل و تغير السوق: نتيجة حدوث تغيرات في الأسواق و النمو الإجمالي في الدخل الممكن التصرف فيه، أدى إلى التحول في أنماط الطلب نحو سلع متنوعة أو تصنع حسب الطلب، و هو مجال تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المرننة و المتخصصة التفوق فيه على المؤسسات الكبيرة⁽⁴⁾.

ج- التغير التقني: حيث قللت ثورة الالكترونيات الدقيقة حواجز دخول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض التخصصات و الصناعات، و بذلك ساهمت هذه التغيرات التقنية في نمو هذه المؤسسات بتحسين قدرتها على التكيف و المنافسة⁽⁵⁾.

د- تأثيرات أزمة النفط (1974) و انتشار البطالة: بعد أزمة النفط عند بداية السبعينات من القرن الماضي، و توجه العديد من المؤسسات نحو تقليل الحجم، و بالتالي انتشار البطالة، أصبح خلق مؤسسات جديدة من السياسات المفضلة التي سعت الحكومات إلى دعمها في سياستها الاقتصادية، و ما عزز هذا الشعور هو نشر دراستين أمريكيتين عامي 1979 و 1984، حيث أكدت هاتين الدراستين على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر المؤسسات استقطابا للعمالة⁽⁶⁾.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

أدت هذه التغيرات و التطورات الجوهرية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في النهاية إلى نمو و زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل السياسيين و الاقتصاديين، و هو ما جعلها عصب المحرك الرئيسي للاقتصاد، و هي التغيرات التي كان لها الأثر البارز على مختلف الأبحاث و الدراسات التي بدأت تلقي الضوء على هذا النوع من المؤسسات، حيث أنه و لسنوات عديدة قادت فكرة الخصوصية و الأفكار المعاكسة لها الباحثين نحو إجراء المزيد من الدراسات حول هذه المؤسسات، و هي الأفكار التي غدت البحوث و الدراسات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ سبعينات القرن الماضي.

تعود أول معالم البحث على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى البحوث و الدراسات التي لم تكن موجهة بالأساس للبحث في هذا الموضوع، فقد توصلت هذه الدراسات إلى أن الحجم لا يعتبر عاملا مهما في تحديد شكل البناء التنظيمي، حيث شكلت دراسة Wood Ward واحدة من أوائل الدراسات الشاملة، و خلصت من خلال هذه الدراسة إلى انه ليس للحجم أي تأثير هام على الصفات التنظيمية، و أن نظم الإنتاج (التقنية) التي استخدمتها المؤسسة كانت أكثر ارتباطا بالصفات التنظيمية المميزة⁽⁷⁾.

جاء القول أن حجم المنظمة يعتبر محدد رئيسي لهيكلها متأخرا نوعا ما، و من بين الدراسات الأكثر تأثيرا، و التي حاولت معرفة تأثير عامل الحجم على هيكل المنظمة، دراسة Aston في الستينيات من القرن الماضي، و قد كانت لنتائج Aston الأثر الكبير في توجيه الباحثين نحو الاهتمام أكثر بالعلاقة بين الحجم و الأبعاد الهيكلية الأخرى، و دفعت البحوث في علوم التسيير إلى مجال لم يتم البحث فيه بعمق حتى ذلك الحين.

وسارت دراسة Blaw و معاونوه من جامعة شيكاغو في نفس الاتجاه، و توضح نتائج هذه الدراسة أن زيادة الحجم يرتبط بزيادة التمايز، إلا أن معدل التمايز يتناقص كلما زاد الحجم⁽⁸⁾.

علق Mentzberg على أهمية الحجم بقوله: " كلما كانت المنظمات أكبر حجما تكون هيكلها أكثر تطورا، و مهامها أكثر تخصصا، و تكون وحداتها أكثر اختلافا، و مكوها الإداري أكثر تطورا"⁽⁹⁾.

ميز Kemberly بين تيارين متعارضين للبحث في موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تيار intertypique^(*) و الذي اعتبر خلال سنوات السبعينات أن تأثير الحجم يكون شامل و يتجاوز الاختلافات بين المؤسسات، و هو ما يجعل العينات التي تكون محل الدراسات مزيج من مؤسسات مختلفة (نقابة، مدرسة، محطة تلفزيون... الخ)⁽¹⁰⁾.

أما في الجانب المقابل فيرى أنصار تيار intratypique^(#) أن تأثير الحجم لا يمكن تقديره و إسقاطه على جميع أنواع المؤسسات، و بالتالي يجب أن تكون عينة الدراسة مشكلة من مؤسسات من نفس النوع (إما مستشفيات، أو مدراس، أو مؤسسات تجارية... الخ)، حيث يطرح أنصار هذا التيار الحجة القائلة بأن نظرية المنظمات بنيت على أساس التحليل التجريبي على نوع معين من المؤسسات⁽¹¹⁾.

و قد قادت الاختلافات بين هذين التيارين الباحثين إلى محاولة الإجابة على التساؤلين التاليين: كيف يمكن تحديد نوع المؤسسة؟ و كيف يمكن التأكد من أن وحدات العينة متجانسة؟

فمن أجل الإجابة على هذين التساؤلين كان لزاما أخذ الحجم ليس باعتباره عاملا إحصائيا، لكن باعتباره متغير ديناميكي⁽¹²⁾، و هو ما جعل الباحثين ينظرون إلى الآثار المترتبة على الحجم على أنها عملية تتسم بالتغيرات المفاجئة و

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

المتقطعة في الهياكل و الشروط التي تعمل فيها، فحسب Mentzberg "هناك عناصر كثيرة تقود إلى جعل المؤسسات تكبر و تمر بفترات تحول هيكلي، حيث أن التغيرات في الطبيعة تسبق التغيرات في الدرجة"⁽¹³⁾.

لقد دار الكثير من النقاش حتى بداية الثمانينات حول ما إذا كان نمو المؤسسات يخضع لنموذج واحد كما أكد عليه أصحاب المنهج الشمولي، أو إذا كان نمو هذه المؤسسات يخضع للعديد من النماذج و ذلك حسب حالة كل مؤسسة، و هو ما يرويه أصحاب المنهج التوافقي، الذين يؤكدون أن هناك العديد من المحددات التي يمكن من خلالها تحديد نوع المؤسسة، و بالتالي فإنه لا يوجد نموذج واحد لنموها، بل هناك العديد من النماذج، و عليه فقد انقسم البحث في موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه المرحلة إلى تيارين، يرى الأول أن تأثير الحجم يكون شاملا و بنفس الدرجة على جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أن هذه المؤسسات تخضع لتقسيم واحد وفق محددات واحدة تقع ضمنها جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما التيار الثاني فيرى أن تأثير الحجم يكون حسب نوع المؤسسة و ليس بنفس الدرجة، و أنه نظرا للتنوع الكبير الحاصل في عالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلا يمكن أن تصنف كلها وفقا لمحددات مشتركة، و أن نموها يخضع لنماذج مختلفة.

و في النهاية أدى الجدل بين هذين التيارين إلى ظهور مرحلة أخرى من البحث العلمي الخاص بهذا النوع من المؤسسات، حيث و انطلاقا من منتصف السبعينات ظهر هناك تيارين متعارضين امتدادا لكل من المنهج الشمولي و المنهج التوافقي. التيار الأول هو تيار الخصوصية (le courant de la spécificité) و الذي سعى إلى وضع السمات المميزة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اقترح نظرية خاصة بهذه المؤسسات، و بالتالي فقد اعتبر أنصار هذا التيار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها موضوع بحث، أما التيار الثاني فهو تيار التنوع (courant de la diversité) و الذي سعى إلى إنشاء نماذج لترتيب و تصنيف عدم التجانس في عالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و في هذه الحالة فقد اعتبرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجال بحث⁽¹⁴⁾.

اعتبرت أطروحة الخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتلة متجانسة أمام المؤسسات الكبيرة و بالتالي فهي أكثر من مجرد كونها نموذج مصغر لها، حيث حاول أنصار هذا التيار إثبات خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة⁽¹⁵⁾، و عليه يرى أنصار هذا التيار أنه يجب أن يكون هناك تعريف واحد و شامل لهذه المؤسسات، بحيث يجب أن يركز البحث في هذا الموضوع على معالم و مبادئ واضحة، و أنه لا يمكن للبحث في موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن يتطور إلا إذا حصل إجماع من أغلب الباحثين على تعريف واحد و شامل لهذه المؤسسات.

لكن من جهة أخرى، و رغم الإضافة التي قدمتها أطروحة الخصوصية، إلا أنها تميزت بدرجة كبيرة من العمومية، و ذلك نظرا لاعتمادها على الرؤية التقليدية لهذه المؤسسات من أجل اقتراح قواعد نظرية جديدة لمستقبل البحوث و الدراسات على هذه المؤسسات⁽¹⁶⁾.

و عليه يرى March أن أي محاولة لوصف توجهات الإدارة حتى و إن كانت مقبولة بشكل عام، فإنها لا يمكن أن تصف بشكل كاف أي وضعية للتفسير بشكل خاص⁽¹⁷⁾، و عليه إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات خصوصية أمام المؤسسات الكبيرة، فإنها تظل تتميز بدرجة كبيرة من التنوع و الاختلاف فيما بينها، و هذا ما حاول تأكيده أنصار تيار التنوع، و عليه يجب النظر إلى هذه المؤسسات على أنها مجموعة غير متجانسة لتقدم نفسها للتعميم، و بالتالي من الصعب

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

التحدث عن نظرية خاصة بهذه المؤسسات، فنتيجة لاختلاف طرق التسيير بين هذه المؤسسات، و شكل الملكية، و الاستراتيجيات الخاصة بها، فإنه من الصعب جدا اعتبار هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتلة متجانسة، و بالتالي إخضاعها للتعميم، حيث يرى Olivier Torres أن تيار التنوع يقدم البدائل المعاكسة لتيار الخصوصية، لأن هذا التيار لم يحاول القيام بمزيد من المقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة، و لكن بتقييم و بشكل حاسم التنوع الحاصل في عالم هذه المؤسسات⁽¹⁸⁾.

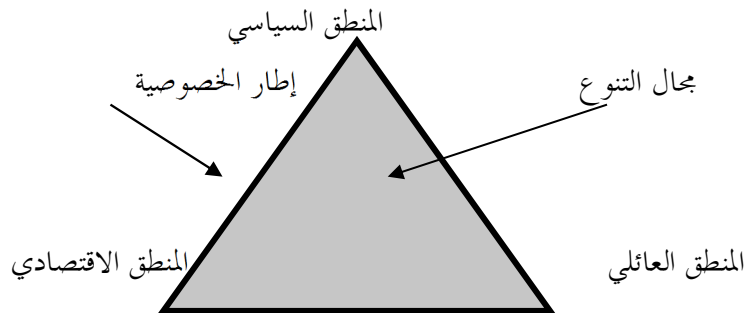
من أجل تجاوز هذه الاختلافات بين تيار الخصوصية الشمولي، و تيار التنوع التوافقي في التنظير لعالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ظهر هناك اتجاهين جديدين ابتداء من منتصف الثمانينات (1985-1995)، حيث حاول الاتجاه الأول عمل نوع من الدمج و التركيب بين التيارين السابقين (الخصوصية و التنوع)، و سمي بذلك التيار التركيبي، أما الاتجاه الآخر فقد سعى إلى وضع إطار يمكن من خلاله التوفيق بين الخصوصية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بين طابعها التوافقي، و أطلق عليه اسم التيار التشويهي (le courant de la dénaturation).

حاول أنصار التيار التركيبي منذ أواخر الثمانينات الجمع بين الطابع الشمولي و بين التنوع الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في محاولة لتقديم مقارنة أكثر توفيقا مع هذه المؤسسات في ظل الخصوصية التي تتميز بها، لكن بشكل أكثر مرونة.

بتعبير آخر فإن التنوع الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يمكن أبدا أن يتجاوز حدود الخصوصية، و هذا لا يشمل التغير في الدرجة الذي يمكن أن يقود إلى التغير في الطبيعة⁽¹⁹⁾.

قام Bauer بعمل تركيب بين خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنوعها، حيث أنه و حسب هذا الباحث، فإن حدود الخصوصية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل حدود المثلث التي تتحدد رؤوسها انطلاقا من الخصائص و التوجهات العامة للمالك-المسير، و الذي يعتبر العامل المهم في التأثير على الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المنطق السياسي، المنطق العائلي، المنطق الاقتصادي) من خلال الحجم النسبي لكل من الرؤوس الثلاث، حيث أن حدود هذا المثلث تمثل حدود الخصوصية لهذه المؤسسات، أما مساحته فتمثل المجال الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تختلف و تتنوع فيه، كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (02): سمات الخصوصية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب Bauer



Source :M. Bauer- PME. un patronat aux trois visages-Revues Sciences humaines-N° 48- Lyon-1995-p36.

وبداية من منتصف التسعينات من القرن الماضي ظهر تيار جديد للبحث في موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يرى أنصار هذا التيار أن خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يمكن النظر إليها على أنها نظرية، و لكن يجب النظر

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

إليها على أنها فرضية يمكن رفضها و دحضها، و بالتالي توجهت البحوث للبحث في أي شروط يمكن أن تقبل هذه الخصوصية، و ابتداء من أي نقطة لا يمكن اعتبار هذا المفهوم مقبولا.

ففي ظل التنوع الذي يعرفه عالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يمكن أن نجد بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتجه نحو إقصاء النماذج التقليدية، فمثلا لم يعد يشكل موضوع الاستقلالية لهذه المؤسسات أحد المحددات التي لا يمكن المساس بها، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنه يبدو أن إثبات الخصائص التقليدية (الخصوصية) لهذه المؤسسات ضعيفة أمام مصادر و طرق التمويل المستحدثة، كرأس مال المخاطر، أو الدخول للبورصة، و بالتالي فهي تميل إلى تقليص خصوصية هذه المؤسسات، بل تميل إلى تحديدها أيضا من خلال التحالف بين مؤسسة و مؤسسة أخرى صغيرة أو متوسطة⁽²⁰⁾، و عليه أشار Olivier Torres إلى وجود بعض التطورات الهيكلية و المحيطية التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بالتالي فهي تميل نحو تطوير مجالاتها السوقية و العملياتية، و بالتالي تتجه طرق الإدارة و التسيير لهذه المؤسسات لتكون أقرب أكثر من طرق إدارة المؤسسات الكبيرة، و هو ما يعني إقصاء حدود الخصوصية التي وضعها Julien و ذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): حدود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكلاسيكية و المشوهة

مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكلاسيكية حسب Julien (1994)	مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشوهة (ضد الطبيعة) حسب torres (1997)
صغيرة الحجم	صغيرة الحجم
مركزية التسيير	لا مركزية التسيير
ضعف تخصص المهام	قوة تخصص المهام
أنظمة معلومات غير رسمية و بسيطة	أنظمة رسمية و معقدة
استراتيجية الحرس، قصيرة الأجل	استراتيجية صريحة، طويلة الأجل
سوق قريب	سوق عالمي

Source : Olivier Torres-Le Management Stratégique en PME :Entre Spécificité et dénaturation- 6ème Conférence Internationale de Management Stratégique, HEC Montréal, Québec, 25-27 juin-1997.

إذن فقد أكدت الدراسات التي عنت بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الفترة على وجود شكل جديد لهذه المؤسسات يتميز بخصائص مختلفة عن تلك التي حددها Julien، حيث تعددت الأسماء التي أطلقت على هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يمكن حصرها في أربعة مصطلحات هي: ANTI-PME ، PME dénaturer ، PME d'une nouvelle nature ، PME managériale⁽²¹⁾.

لم ينظر التيار التشويهي إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها ذات خصوصية لا يمكن المساس بها، بل إنه أوجد مجالات أوسع يمكن لهذه المؤسسات أن تتفاعل من خلالها مع التطورات الحاصلة دون أن تخرج عن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إذن فقد اعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنوات السبعينات و الثمانينات بأنه محدد و شامل، في حين أصبح ينظر إلى موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال التسعينات على أنه يتميز بالكثير من الضبابية، و أن النظرة إلى الخصوصية المطلقة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تتميز بالكثير من التعارض، في ظل التوجه نحو العولمة، و نحو المزيد من التحالفات بين مختلف المؤسسات، من خلال اندماجها و ترابطها.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

يوضح الجدول التالي تنوع و تسلسل تيارات البحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ السنوات الثلاثين الماضية، حيث أن كل تيار يساعد على توفير العناصر الأساسية المشتركة للتيار الذي يليه من اجل المساعدة على المضي قدما في إثراء المعرفة المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات:

جدول رقم(02): التطور التاريخي للبحث الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مرحلة التعميم النظري	مستوى البحث	مرحلة الاختبار التجريبي
70/60 تأثير الحجم/نموذج شامل	البدايات	90/70 تأثير الحجم/نموذج توافقي
أواسط 70 تيار الخصوصية	الأسس	أواسط 70 تيار التنوع
أوائل التسعينات التيار التركيبي	التحديات	أواسط التسعينات التيار التشويهي

Source : Olivier Torres et al- op.cit-p28.

ثانيا: الشغف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهدت الفترة التي تلت أزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي زيادة في الإهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس فقط على المستوى الإقتصادي و السياسي، و لكن أيضا من قبل الباحثين و المتخصصين في مجال علوم التسيير و الإقتصاد، و على المستوى الأكاديمي، و التي ترجمت من خلال زيادة عدد البحوث الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فقد ظهرت العديد من المجالات المتخصصة في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الريادة، و التي تعكس مدى الإهتمام الذي أصبح يحظى به هذا الموضوع.

جدول رقم(03): المجالات المتخصصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الريادة.

المجلات	سنة الإنشاء	مكان النشر	لغة النشر
Zeitschrift für KMU und Entrepreneurship Ancien titre : Internationales Gewerbearchiv. Zeitschrift für Klein und Mittelunternehmen	1952	Saint Gall (Suisse) Munich (Allemagne)	الألمانية
Journal of Small Business Management	1963	États-Unis	الانجليزية
Small Business Economic Trends	1973	Washington (États-Unis)	الانجليزية
Entrepreneurship, Theory and Practice Ancient title : American Journal of Small Business	1976	Baylor University (États-Unis) Oxford (Royaume-Uni)	

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

الانجليزية	Royaume-Uni	1981	Technovation (International Journal of Technical Innovation & Entrepreneurship)
الانجليزية	Kingston University (Royaume-Uni)	1982	International Small Business Journal
الانجليزية الفرنسية	Toronto (Canada)	1983	Journal of Small Business & Entrepreneurship Ancien titre : Journal of Small Business Canada
الانجليزية	États-Unis	1985	Journal of Business Venturing
الانجليزية	Family Firm Institute, Boston (États-Unis)	1988	Family Business Review
الاطالية الفرنسية الانجليزية	Milan et Urbino (Italie)	1988	Piccola Impresa/Small Business
الفرنسية	Trois-Rivières (Canada)	1988	Revue internationale PME
الانجليزية	Dublin (Irlande) Caroline du Sud (États-Unis)	1989	Entrepreneurship and Régional Développement
الانجليزية	New Mexico State University (États-Unis)	1989	Journal of Business and Entrepreneurship
الانجليزية	Berlin (Allemagne) Babson (États-Unis)	1989	Small Business Economics
الانجليزية		1990	International Journal of Small Enterprise Development
الانجليزية	Pennsylvania (États-Unis)	1990	Journal of Small Business Strategy
الانجليزية	Londres (Royaume-Uni)	1990	Small Enterprise Développement
الانجليزية	États-Unis	1991	Journal of Entrepreneurial Finance and Business Ventures Ancien titre : Journal of Small Business
السويدية	Suède	1991	Småföretag och regional utveckling
الانجليزية	-	1992	Entrepreneurship, Innovation & Change
الانجليزية	Entrepreneurship Development Institute of India, Inde	1992	Journal of Entrepreneurship
الانجليزية	World Scientific (Singapour)	1993	Journal of Enterprising Culture
الانجليزية	-	1993	Journal of Small Business & Enterprise Development Ancien titre : Small Business and Enterprise Development
الانجليزية	Newcastle (Australie)	1994	Small Enterprise Research
الانجليزية	États-Unis	1995	Academy of Entrepreneurship

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

			Journal
الانجليزية	Academy of Entrepreneurship (États-Unis)	1995	Entrepreneurial Exécutive
الانجليزية	États-Unis	1995	International Journal of Entrepreneurship
الانجليزية	Royaume-Uni	1995	International Journal of Entrepreneurial Behavior and Research
الانجليزية	Nova Southeastern University Floride (États-Unis)	1996	Journal of Applied Management & Entrepreneurship
الانجليزية	Norfolk State University Syracuse University (États-Unis)	1996	Journal of Développement Entrepreneurship
الانجليزية	-	1998	Journal of Entrepreneurship Education
الانجليزية	Sacred Heart University, Fairfield (États-Unis)	1998	New England Journal of Entrepreneurship
الانجليزية	Eastern Washington University (États-Unis)	1999	Journal of Research in Marketing and Entrepreneurship
الانجليزية	Royaume-Uni	2000	International Journal of Entrepreneurship and Innovation
الانجليزية	Royaume-Uni	2001	International Journal of Entrepreneurship and Innovation Management
الفرنسية	France	2001	Revue de l'entrepreneuriat
الانجليزية	Irlande	2002	International Journal of Entrepreneurship Education
الانجليزية	Glasgow (Royaume-Uni)	2003	Journal of International Entrepreneurship
الانجليزية	Royaume-Uni	2004	International Journal of Entrepreneurship and Small Business
الانجليزية	Royaume-Uni	2004	International Journal of Globalisation and Small Business

Source: Regards sur les PME- La Recherche Académique Français en PME- Edition OSEO- N°14-Juin2007-Paris-p 46 47.

من الواضح أن الزيادة الملحوظة في عدد المجالات المنشأة كان منذ الثمانينات، و هي الفترة التي شهدت تطور المجال التجاري و القطاع الخدمي، و التي شهدت الانتقال إلى فترة ما بعد الصناعة، حيث الوحدات المستقلة الصغيرة الحجم، و هي التحولات التي رافقها زيادة في الاهتمام و التفاعل من قبل المحيط الأكاديمي من خلال المجالات العلمية الجديدة التي أنشأت.

و رافق ذلك نشر العديد من المقالات العلمية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المجالات، سواء المتخصصة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو المجالات العلمية الأخرى، ففي الفترة الممتدة بين 1995 إلى 2004 تم نشر 32 مقال حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجالات علمية تصدر باللغة الفرنسية و ليست متخصصة في موضوع المؤسسات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

الصغيرة و المتوسطة⁽²²⁾، كما تم نشر 180 مقال متعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الريادة في المجالات التي تصدر باللغة الألمانية*، خلال الفترة الممتدة بين 1997 و 2006⁽²³⁾.

كما رافق إنشاء المزيد من المجالات العلمية الجديدة المتخصصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجراء و عقد العديد من المؤتمرات العلمية التي كان موضوعها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مثل المؤتمر الفرانكفوني الدولي حول الريادة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CIFRPME)، و مؤتمر التعليم العالي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المؤتمر الأوروبي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذلك المؤتمر الدولي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

في الجزائر يبدو أن الحراك العلمي و الأكاديمي قد تأخر عن مواكبة هذه التطورات الحاصلة، حيث بدأ الإهتمام الفعلي بهذا النوع من المؤسسات على المستوى الأكاديمي مع السنوات الأولى لبداية هذه الألفية، و خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث شهد البحث العلمي الأكاديمي المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نوع من الحركية تمثل في إجراء العديد من المنتقيات العلمية و كذلك نشر العديد من المقالات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع في مختلف المجالات العلمية.

جدول رقم (04):

أهم المنتقيات العلمية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الريادة التي أجريت بالجزائر

السنة	مكان الإجراء	عنوان المنتقى
أفريل 2002	جامعة الاغواط	المنتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية
08 سبتمبر 2002		المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية
ماي 2003	جامعة سطيف	الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية
أفريل 2004	جامعة بسكرة	تقوية فعالية التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الإبداع، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التكوين)
أفريل 2006	جامعة الشلف	متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية
أفريل 2007	جامعة ورقلة	الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة
أفريل 2008	جامعة سكيكدة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر
مارس 2009	المعهد الدولي للمانجمانت	المقاول و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في مواجهة تحديات العولمة من خلال التجارب الدولية
2010	وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	المنتقى المغاربي الخامس للصناعات الصغيرة و المتوسطة
أفريل 2010	جامعة بسكرة	المقاولتية : التكوين و فرص الأعمال
جوان 2010	بورصة المناولة و الشراكة للجنوب (الاغواط)	التصدير و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

مارس 2011	جامعة سكيكدة	علاقات العمل في ظل اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعولمة
أفريل 2011	جامعة بومرداس	تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى مساهمتها في تنمية الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010/2000
أفريل 2012	المركز الجامعي الوادي	واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
أفريل 2012	جامعة ورقلة	استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
ماي 2013	جامعة قلمة	دور التجمعات و العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الباحث.

أما من حيث المجالات المتخصصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فهذا المجال يشهد تأخرا واضحا، حيث توجد فقط مجلة واحدة تصدر باللغة الفرنسية تحت عنوان PME Magazine d'Algérie و هي مجلة متخصصة فقط بنشاط و حركية و إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد شهد البحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا منذ منتصف السبعينات، بعدما أصبح ينظر إلى هذه المؤسسات على أنها نموذج مستقل عن المؤسسات الكبيرة و ليس نموذج مصغر لها، يرى O.Torres أن هناك ثلاث مبررات رئيسية جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع يحظى بالإهتمام العلمي و الأكاديمي من قبل الباحثين و المتخصصين⁽²⁴⁾:

- المبرر التجريبي: حيث تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا كبيرا في اقتصاد معظم الدول، حيث أنها تمثل 99.8% من مجموع المؤسسات في فرنسا، و تشغل 60% من مجموع اليد العاملة، و تساهم بـ 55% من القيمة المضافة، و بالتالي فهي تعتبر أداة فعالة للقضاء على البطالة، و كذلك نظرا لقدورها على التكيف مع مختلف الأوضاع الاقتصادية و قدرتها على مواجهة الأزمات.

- المبرر النظري: خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي احتل موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في البحوث العلمية، و حسب Julien فإن أسباب هذا التوجه تعود إلى النظريات العديدة التي بررت حضور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كموضوع بحث، من خلال زيادة دور ريادة الأعمال، نظرية الفجوات، كما أن الحاجة إلى أن تتسم المؤسسة بالمرونة و التغير في أنظمة الإنتاج تعتبر أيضا من المبررات التي تعزز فكرة تجديد أو تحديث النظرية الاقتصادية على أساس من عدم الاستقرار بدلا من البحث عن التوازن.

- المبرر المنهجي: نظرا لصغر حجمها، فغالبا ما تم النظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها وحدة إنتاجية تملك معطيات و ظواهر يمكن قراءتها بسهولة، فحسب Marchesnay فإن البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح بعرض هذه الظواهر بشكل " محدد، واضح في نظر الملاحظ، لما هو مخفي، و هي الظواهر التي يصعب فهمها و تفسيرها في المؤسسات الكبيرة الحجم".

ثالثا:حقائق متعددة الأوجه حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

عند البحث في موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هناك مجموعة من الحقائق التي يجب على كل باحث في هذا الموضوع أن يأخذها بعين الاعتبار، و من أهم هذه الحقائق:

أ- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة المؤسسات الكبيرة: لفترة طويلة لم تكن الدراسات المتعلقة بسلوك المؤسسات تنظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها شكل مختلف من أشكال التنظيم عن المؤسسات الكبيرة و ذلك حتى بداية السبعينات، حيث بدأت البحوث في مجال علوم التسيير تراعي الاختلافات الموجودة بين هذه المؤسسات و المؤسسات الكبيرة.

و ما غدى هذا التوجه هي أطروحة الخصوصية التي أكدت على أن هناك تميز تتمتع به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مقابل المؤسسات الكبيرة، حيث لا يتوقف الاختلاف بين هذين النوعين من المؤسسات على خاصية الحجم فقط و الذي يقاس عادة بعدد المستخدمين، بل إن الاختلاف و الخصوصية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة تشمل أيضا:

- فيما يتعلق بالمخطط والهيكل المالي لهذه المؤسسات فهو مختلف عن المؤسسات الكبيرة، حيث عادة ما تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم بسبب إحجام البنوك عن تقديم الخدمات المالية اللازمة لها نتيجة لضعف حجم رأس المال المستثمر، و محدودية الضمانات، في حين يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تحصل على القروض بشكل أسرع و أيسر و دون عوائق كبيرة.

- تكون أخطار السمعة و صورة المؤسسة أقل تأثيرا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك لأنها تكون أقل عرضة و تفاعلا مع الجمهور مثل المؤسسات الكبيرة التي تتميز بكون حجم سوقها، و بالتالي فليس لهذه المؤسسات عادة علامة أو صورة تسعى لحمايتها عن طريق التسويق، في حين تكون أخطار الإدارة المالية و تسيير الموارد البشرية و تسيير الاستغلال هي المسيطرة على هذه المؤسسات، حيث أن خطأ صغير حتى و إن كان على المدى القصير يمكن أن يكون قاتلا، في حين يكون التأثير أقل في المؤسسات الكبيرة⁽²⁵⁾.

- عادة ما يكون المسير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو المالك، و بالتالي يكون مندمج بشكل كبير في العمليات اليومية التي تقوم بها المؤسسة، ويكون على مقربة و على اتصال بجميع الأفراد في المنظمة، كما يمارس المالك-المسير جميع عمليات الإدارة بنفسه، و بالتالي يكون هناك قليل من التفويض، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تكون الإدارة منفصلة عن الملكية، و تكون المسؤوليات محددة و واضحة بشكل أكبر.

- من خلال الواقع العملي يبدو أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست من النوع المهيأ للبحث عن مستشارين خارجيين، رغم نقص المعرفة و الخبرة في هذه المؤسسات، و ذلك نتيجة لمحدودية مواردها، حيث توجد علاقة ارتباط قوية بين الاستعانة بمستشارين خارجيين و حجم المؤسسة⁽²⁶⁾.

لخص Jenkins أهم الاختلافات الثقافية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة في الجدول التالي:

جدول رقم (05): أهم الفروق بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة

GE) تسعى إلى تحقيق)	PME)معظم الخصائص مثل)
مرتبة	فوضوية
رسمي	غير رسمي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

المسؤولية	الثقة
المعلومة	الملاحظة الشخصية
التخطيط	الحدس
استراتيجية المؤسسة	استراتيجية تكتيكية
معياري رسمي و صريح	متابعة شخصية
سلطة المركز	المالك-المسير
شفافية	غموض

Source: Delphine Gendre.Aegerter- op.cit-p110 111.

ب- المؤسسات الصغيرة جدا...أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتلة متجانسة؟ هذا هو السؤال الذي حاولت الإجابة عليه أطروحة التنوع، حيث يرى أنصار هذا التيار أن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يضم في طياته الكثير من عدم التجانس.

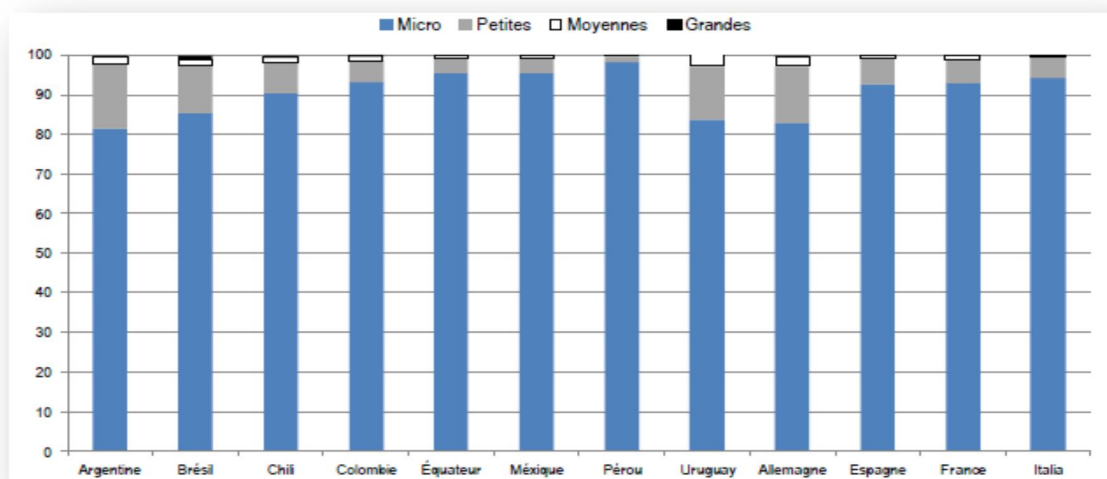
فهذا المفهوم يتضمن كل من المؤسسات الصغيرة جدا(المصغرة، أو المتناهية الصغر)، و المؤسسات الصغيرة، و المؤسسات المتوسطة، حيث أن تجزئة هذا المفهوم يظهر تفوقا واضحا للمؤسسات الصغيرة جدا على حساب كل من المؤسسات الصغيرة، و المؤسسات المتوسطة.

في استراليا تبلغ نسبة المؤسسات التي لا تشغل مستخدمين حوالي 60% من مجموع المؤسسات، و نسبة المؤسسات التي تشغل من 1 إلى 4 مستخدمين تمثل حوالي 11.4%⁽²⁷⁾، و في كندا تبلغ نسبة المؤسسات الصغيرة جدا التي تشغل من 1 إلى 4 مستخدمين حوالي 53% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁽²⁸⁾، و في سويسرا تمثل المؤسسات التي تشغل من 1 إلى 9 مستخدمين 87.1% من مجموع المؤسسات⁽²⁹⁾، أما في أمريكا فتبلغ نسبة المؤسسات التي تشغل من 1 إلى 9 مستخدمين حوالي 50% من جميع المؤسسات⁽³⁰⁾.

كما تمثل المؤسسات الصغيرة جدا النسبة الأكبر، بل النسبة العظمى من معظم المؤسسات في دول أمريكا اللاتينية و الدول الأوروبية، كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (03): حصة المؤسسات حسب حجمها في دول أمريكا اللاتينية و بعض الدول الأوروبية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة



Source : Christian Daude ; Rolando Avendano- Perspectives économiques de l'Amérique latine : Politiques envers les PME pour le changement structurel- Centre de développement de l'OCDE- 15 Février 2013 – Paris.

كما تتميز المؤسسات الصغيرة جدا عن المؤسسات الصغيرة و المؤسسات المتوسطة و عن المؤسسات الكبيرة بقدرتها على توظيف عدد أكبر من المستخدمين حيث تشغل هذه المؤسسات ما نسبته 24.3% من مجموع اليد العاملة في سويسرا⁽³¹⁾، و هي تمثل النسبة الأكبر مقارنة مع باقي المؤسسات الأخرى، كما تشغل هذه المؤسسات حوالي 36.76% من مجموع اليد العاملة في كندا⁽³²⁾، و 47.2% (*) من مجموع اليد العاملة في استراليا⁽³³⁾.

أما في دول الاتحاد الأوروبي فإن المؤسسات الصغيرة جدا تشغل ما نسبته 29.6% من مجموع اليد العاملة، في حين تشغل المؤسسات الصغيرة 20.6%، و المؤسسات المتوسطة 17.2% من مجموع اليد العاملة⁽³⁴⁾.

كما تتفوق المؤسسات الصغيرة جدا من حيث قدرتها على إنشاء و خلق وظائف جديدة و هذا ما توصل إليه المرصد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دراسة قام بها خلال الفترة 1988 إلى 2001، حيث تمت نسبة الوظائف في هذه المؤسسات بنسبة أكبر من باقي المؤسسات الأخرى⁽³⁵⁾.

إن الاختلافات و عدم التجانس في مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخلق صعوبة نظرية و تجريبية عند دراسة هذه المؤسسات ككتلة واحدة، و عليه يجب أن تسعى البحوث العلمية التي يكون موضوعها هذا النوع من المؤسسات إلى التقريب أكثر في فهم مختلف جوانبها بما يضمن عدم إغفال التنوع الموجود داخلها.

ج- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات العائلية: عادة ما يرتبط مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمؤسسات العائلية، و هذا راجع بالأساس إلى خصائصها التي تجمع بين خصائص المؤسسة و خصائص العائلة.

فمفهوم المؤسسة العائلية يتوافق مع خصائص هذه المؤسسات، سواء من حيث الإدارة أو الملكية، و هو ما يجعل غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات عائلية، ففي دراسة (1993) Aerts et Donkels على 1132 مسير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ثمان بلدان أوروبية توصلنا إلى النتائج التي يلخصها الجدول التالي:

جدول رقم (06): نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية في بعض البلدان الأوروبية.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية %	البلدان

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

ألمانيا	82
النمسا	83.2
بلجيكا	69
فنلندا	63.2
فرنسا	60.5
هولندا	51.7
بريطانيا	67.3
سويسرا	67.2

Source: Olivier Colot - La Transmission des PME Familial non Cotées , Approche de La Transmission en Wallonie et Impact sur La Performance des Entreprises- Thèse de Doctorat non Publiée- Université de Mons-Hainaut- 2007- p23.

كما قام Herman Simon بدراسة مماثلة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الألمانية، و توصل إلى أن 76.5% من المؤسسات التي شملتها الدراسة هي مؤسسات عائلية، و 62.3% من هذه المؤسسات كان المسير هو نفسه المالك، في حين 14.1% من هذه المؤسسات كان المسير من خارج العائلة⁽³⁶⁾.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتوصل Astrachan et Kolenko إلى أن 90% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراقب أو تسير من قبل العائلة أو مجموعة من العائلات، و في استراليا توصل Owens إلى أن 75% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية⁽³⁷⁾.

إن كون غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات عائلية فهذا يعني إخضاعها أكثر إلى حكم و سلوكيات العائلة، فمسير المؤسسة العائلية يواجه نفس التحديات التي تواجه مالك و مسير أي مؤسسة أخرى، غير أن وظيفة الأول يمكن أن تكون أكثر تعقيدا بسبب وجوب التوفيق بينه و بين أقاربه العاملين معه في المؤسسة، و هو ما يجعل طريقة إدارة هذه المؤسسات أمرا مختلفا عن بقية المؤسسات الأخرى، و عليه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية تعتبر شكل مميز من أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، و من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. خاتمة:

شهد البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التطورات منذ أن أصبح ينظر إليها على أنها شكل مميز من أشكال التنظيم، و بالتالي من غير المقبول اعتبارها شكل مصغر للمؤسسات الكبيرة، و في ظل هذا التوجه، ظهرت العديد من البحوث و الدراسات التي تحاول إيجاد نظرية خاصة بهذه المؤسسات، حسب K. Popper فإن منطق الاكتشاف العلمي يتبع المسار التالي: "في البداية يجب أن نتبع النظريات الخاصة بنا، لأنه بدون وجود نظرية لا يمكننا أن ننطلق في البحث (...)" ، و بعدها علينا أن نتخذ موقف أكثر انتقادا وجهها لوجه مع النظريات التي سمحت لنا بالمضي قدما و محاولة استبدالها مع العناصر الأكثر توافقا، كما أننا اعتمادنا على مقترحاتنا الأولية يمكننا من التعلم"، إن هذا النوع من الانقسام في البحث الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (اقتراح و نقد) أوجد ثلاث مراحل للبحث في المؤسسات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

الصغيرة و المتوسطة، حيث أن كل مرحلة من التعميم النظري يتبعها مرحلة أكثر أهمية و أكثر دقة من العمل و البحث الأولي.

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- مر البحث العالمي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعديد من المراحل، حيث أن كل مرحلة تتغذى على الأفكار و النظريات التي سبقتها، في محاولة لإثرائها و البناء عليها، أو من أجل نقدها و وضع نظرية جديدة معاكسة لها.

- في الواقع فإن البحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يثبت أنه من غير الممكن حصر توجهات البحوث في فكرة واحدة، و أن الأفكار المتضاربة و المتعارضة هي التي غدت و طورت البحوث و النظريات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أوصلتها إلى ما هي عليه الآن.

- تمكنت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من فرض نفسها في المجال العلمي و المعرفي على مدى الأربعين سنة الماضية، و هذا يبدو أنه راجع أكثر إلى استنادها على مشروع توافقي وشمولي و غير مستقر، و هو ما دعا العديد من الباحثين إلى التأكيد على أهمية المقاربة التوافقية لعالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و على ضرورة أخذ هذه المقاربة بعين الاعتبار عند البحث في هذه المؤسسات.

- في الحقيقة فإن لتأكيد الباحثين على أهمية هذه المقاربة ما يدعمه، فمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضم في طياته الكثير من التنوع و الاختلاف، و بالتالي من الصعب جدا النظر إلى هذه المؤسسات على أنها كتلة واحدة متجانسة.

- لكن على الرغم من عدم التجانس في عالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإنها تظل تتمتع بخصوصية أمام المؤسسات الكبيرة، و بالتالي فإن ما يصلح تطبيقه على المؤسسات الكبيرة قد لا يصلح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- عرفت و تعرف البحوث الأكاديمية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكثير من التقدم، كما تظهر الدراسة الاستطلاعية على عدد البحوث و المجالات المتخصصة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدى الغنى و التراكم المعرفي الذي أصبح يميز مجال البحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- تمثل علوم التسيير الجانب الأكبر من البحوث المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو أمر لا يدعو للاستغراب، لكن البحث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشمل علوم أخرى على غرار العلوم القانونية، علم الاجتماع، العلوم الاقتصادية... الخ.

المراجع:

أولا/ باللغة العربية:.

1- برجيت بيرجر: ترجمة: محمد مصطفى غنيم- ثقافة تنظيم العمل- ط1- الدار الدولية للنشر و التوزيع-القاهرة-1995.

2- جون.هـ. جاكسون و آخرون: ترجمة: حسن زروق- نظرية التنظيم: منظور كلي للإدارة-معهد الإدارة العامة-الرياض-1988.

3-ريتشارد.هـ. هال- ترجمة: سعيد بن حمد الهاجرين- المنظمات: هياكلها، عملياتها و مخرجاتها-معهد الإدارة العامة-الرياض-2001.

ثانيا/باللغة الاجنبية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تاريخ بحث وحقائق متعددة

- 1- Delphine Gendre-Aegerter- La Perception du Dirigeant de PME de Sa Responsabilité Sociale :Une Approche par la Cartographie Cognitive- mémoire de doctorat non publiée- l'Université de Fribourg (Suisse)-2008.
 - 2- Duchéneaut Bertrand-Enquête Sur Les PME Françaises: Contextes, Chiffres, Identités-Edition Maxima-Paris-1995.
 - 3- Françoise Vilain- La transmission des PME artisanales, commerciales, industrielles et de services- Documentation Française-paris-2004.
 - 4- Hall, H. Et al -Organizational Size, Complexity, and Formalization- American Sociological Review- Vol 32- n°6-1985.
 - 5- Herman Simon- Les Champions Cachés de La Performance- Dunod- Paris-2002.
 - 6- March, J.G. - Tout Essai de Description des Tendances de La Gestion ne Décrit Defaçon Adéquate Aucune Situation de Gestion Particulière- Revue Française de Gestion- Paris- n°100- 1994.
 - 7- M.Gerald Enrico- La Dénaturation de la PME Contextualisée au Régime de Concurrence - Thèse de doctorat non publiée-Grenoble-2010.
 - 8- Mintzberg, H- Structure et Dynamique des Organisations- Editions D'organisation- Paris- 1982.
 - 9- Olivier Colot - La Transmission des PME Familial non Cotées , Approche de la Transmission en Wallonie et Impact sur la Performance des Entreprises- Thèse de Doctorat non Publiée- Université de Mons-Hainaut- 2007.
 - 10- Olivier Torres - Pour Une Approche Contingente de La Spécificité de la PME - Revue International PME (RIPME)- Québec- Vol 10- n 02- 1997.
 - 11- Olivier Torres – Les PME- édition Flammarion-paris-1999.
 - 12- Olivier Torres et al- PME : des Nouvelles Approches- édition economica-Paris-1998.
 - 13- Pascal Faber-La Motivation du Dirigeant de PME : Un Processus à Gérer pour Soi-même et L'organisation- Thèse de Doctorat non Publiée-Université Lille1-2000.
 - 14- Perspectives de L'OCDE sue les PME 2000- édition OCDE - Pris-2000.
 - 15- Regards sur les PME- La Recherche Académique Français en PME- Edition OSEO- N014- Paris - Juin2007.
 - 16- Thierry Voléry et Katherine Gundolf- Développement récent de la recherche germanophone en entrepreneuriat et PME : Une analyse des articles parus de 1997 à 2006- revue international PME- Québec-vol. 21, nos 3 ,4- 2008.
 - 17- ثالثا/ مواقع الأنترنت:
- 1- www.ic.gc.ca/eic/2014/01/12 تاريخ الإطلاع
 - 2- www.bfs.admin.ch . 2014/01/12 تاريخ الإطلاع

الهوامش

- (1) Duchéneaut Bertrand-Enquête Sur Les PME Françaises: Contextes, Chiffres, Identités-Edition Maxima-Paris-1995-p22.
- (2) Pascal Faber-La motivation du dirigeant de PME : un processus à gérer pour soi-même et l'organisation- Thèse de Doctorat non Publiée-Université Lille1-2000-p22.
- (3) برجيت بيرجر: ترجمة: محمد مصطفى غنيم - ثقافة تنظيم العمل - ط1- الدار الدولية للنشر و التوزيع-القاهرة-1995-ص204.
- (4) المرجع نفسه - ص204.
- (5) المرجع نفسه-ص206.
- (6) Pascal Faber-op.cit- p23.
- (7) جون.هـ. جاكسون و آخرون: ترجمة: حسن زروق - نظرية التنظيم: منظور كلي للإدارة- معهد الإدارة العامة-1988- ص341.
- (8) ريتشارد.هال - ترجمة: سعيد بن حمد الهاجرين - المنظمات: هياكلها و عملياتها و مخرجاتها- معهد الإدارة العامة-2001- ص205.
- (9) Mintzberg, H- Structure et Dynamique des Organisations- Editions D'organisation- Paris- 1982- p434.

(10) Hall, H. Haas, J.E et N.J. Johnson -Organizational Size, Complexity, and Formalization- American Sociological Review-Vol 32- n°6-1985- pp 902,912.

(*)Intertypique: حسب أنصار هذه المقاربة، فإنه من الممكن تطوير نظرية عامة للمنظمات عن طريق اختبار الفرضيات على عينات غير متجانسة، مهما كان نوع المنظمة، هذه المقاربة تنطوي على أن طريقة قياس الحجم تكون بطريقة واحدة و موحدة في جميع المنظمات.

(11)Olivier Torres Olivier - Pour Une Approche Contingente de La Spécificité de la PME - Revue International PME - Québec- Vol 10- n 02- 1997- p13.

(12)Olivier Torres – Les PME- édition Dominos(Flammarion)-paris-1999-p18.

(13)Olivier Torres - Pour Une Approche Contingente de La Spécificité de la PME- op.cit- p16.

(#)Intratypique: حسب أنصار هذه المقاربة، فإن نظرية المنظمات بنيت على أساس من التحليل على نوع معين من المنظمات، و عليه عند بناء عينة من المنظمات يجب احترام الحد الأدنى في تجانسها، لأن كل نوع من المنظمات يمثل حالة خاصة، و عليه من الضروري وضع معايير تراعي هذه الاختلافات.

(14)Olivier Torres - Pour Une Approche Contingente de La Spécificité de la PME- op.cit - p17.

(15) Ibid- p17.

(16)Olivier Torres et al- PME : des Nouvelles Approches- édition economica-Paris-1998-p17.

(17)March, J.G. - Tout Essai de Description des Tendances de La Gestion ne Décrit de Façon Adéquate aucune Situation de Gestion Particulière- Revue Française de Gestion- Paris- n°100- 1994 -p 22,24.

(18)Olivier Torres et al -op.cit- p18.

(19)Olivier Torres et al -op.cit- p25.

(20)Olivier Torres - Pour Une Approche Contingente de La Spécificité de la PME- op.cit- p29.

(21) M.Gerald Enrico- La Dénaturation de la PME Contextualisée au Régime de Concurrence - Thèse de Doctorat non Publie-Université de Grenoble-2010-p54.

(22) Regards sur les PME- La Recherche Académique Français en PME- Edition OSEO- N°14- Paris - Juin2007 - p44.

*هذه المجلات هي: Zeitschrift für Betriebswirtschaft, Zeitschrift für Klein und Mittelunternehmen

Schmalenbachs Zeitschrift für betriebswirtschaftliche Forschung.

(23)Thierry Voléry et Katherine Gundolf- Développement Récent de la Recherche Germanophone en Entrepreneuriat et PME : Une Analyse des Articles Parus de 1997 à 2006- Revue International PME- Québec-vol. 21, nos 3 ,4- 2008-p31.

(24)Regards sur les PME- op.cit-p17 18.

(25)Delphine Gendre-Aegerter- La Perception du Dirigeant de PME de Sa Responsabilité Sociale :Une Approche par la Cartographie Cognitive- Thèse de Doctorat non Publie- l'Université de Fribourg (Suisse)-2008-p109 110.

(26)Delphine Gendre-Aegerter-op.cit-p110.

(27)Department of Innovation Industry, Science and Research- Australian small business key statistics- Australia-2011-p08.

(28)www.ic.gc.ca/eic/2014/01/12 تاريخ الإطلاع.

(29)www.bfs.admin.ch . 2014/01/12 تاريخ الإطلاع

(30) Perspectives de L'OCDE sue les PME 2000- Edition OCDE - Pris-2000-p08.

(31)www.bfs.admin.ch . 2014/01/12 تاريخ الإطلاع

(32)www.ic.gc.ca/eic/2014/01/12 تاريخ الإطلاع.

(*)المؤسسات التي تشغل من 0 إلى 19 مستخدم.

(33) Department of Innovation Industry, Science and Research-op.cit-p06.

(34)Erik Canton et al, EU SMEs in 2012 : at the Crossroads- Annual Report on Small and Medium- Sized Enterprises in the EU- Rotterdam- September 2012-p15.

(35)Françoise Vilain- La transmission des PME artisanales, commerciales, industrielles et de services- Documentation Française-paris-2004-p II19.

(36)Herman Simon- Les Champions Cachés de La Performance- Dunod- Paris-2002-p166.

(37)Olivier Colot -op.cit-p23.